

**CCass,10/06/1991,8519/90**

| Identification                                                                                                                                                      |                                         |                                                                                                                                                                                                                                            |                               |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------|
| <b>Ref</b><br>20952                                                                                                                                                 | <b>Juridiction</b><br>Cour de cassation | <b>Pays/Ville</b><br>Maroc / Rabat                                                                                                                                                                                                         | <b>N° de décision</b><br>1581 |
| <b>Date de décision</b><br>19910610                                                                                                                                 | <b>N° de dossier</b><br>8519/90         | <b>Type de décision</b><br>Arrêt                                                                                                                                                                                                           | <b>Chambre</b><br>Civile      |
| Abstract                                                                                                                                                            |                                         |                                                                                                                                                                                                                                            |                               |
| <b>Thème</b><br>Rupture du contrat de travail, Travail                                                                                                              |                                         | <b>Mots clés</b><br>Réintégration ordonnée, Refus d'exécution par l'employeur, Obligation de réintégrer le salarié (Non), Droit du salarié à indemnisation (Oui), Condamnation de l'employeur à une astreinte pour refus d'exécution (Non) |                               |
| <b>Base légale</b><br>Article(s) : 488 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC) |                                         | <b>Source</b><br>Revue : Gazette des Tribunaux du Maroc مجلة المحاكم المغربية   Page : 105                                                                                                                                                 |                               |

## Résumé en français

Expose son arrêt à la cassation, la cour d'appel qui condamne l'employeur à une astreinte pour refus d'exécuter la décision de réintégration. L'employeur ne peut être contraint de réintégrer un salarié. Le salarié a uniquement le droit de solliciter l'allocation des indemnités de rupture.

## Résumé en arabe

## Texte intégral

المجلس الأعلى للغرفة المدنية قرار عدد 1581 - بتاريخ 10/6/1991 - ملف اجتماعي عدد 8519/90 باسم جلالة الملك بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 1990/2/20 من طرف الطالبة المذكورة حوله في شخص ممثلها القانوني بواسطة نائبها الأستاذ محمد بن

الخياط والرامية إلى نقض قرار محكمة الاستئناف بوجدة الصادر بتاريخ 1989/11/26 وبناء على مذكرة الجواب المدلى بها بتاريخ 7 مارس 1991 من طرف المطلوب ضده النقض بواسطة نائبه الأستاذ محمد مكران والرامية إلى رفض الطلب. وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف . وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974. وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 1991/5/13. وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 1991/6/10. وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم . وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد محمد الغماد والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد عبد الحي اليملاحي . وبعد المداولة طبقا للقانون في شأن الوسيلة الثانية : بناء على مقتضيات الفصل 345 من ق م م . وحيث إن كل حكم يجب أن يكون معللا تعليلا سليما وإلا كان باطلا . وحيث يستفاد من أوراق الملف ومن القرار المطلوب نقضه عدد: 2060 الصادر بتاريخ 1989/11/26 عن محكمة الاستئناف بوجدة في الملف عدد: 1750/87 أن المطلوب في النقض علي الكعواشي صدر لفائده حكم ابتدائي ضد الطاعنة شركة "صوديا" قضى على هذه الأخيرة بإرجاعه إلى عمله ثم تقدم المطلوب بالنقض بمقال يعرض فيه أن ممثل الطاعنة امتنع عن تنفيذ الحكم بالإرجاع طالبا تحديد مبلغ الغرامة التهديدية في مبلغ 300 ده فقضت المحكمة الابتدائية بجعل الغرامة التهديدية 150 ده في اليوم وقضت محكمة الاستئناف بخفض المبلغ المذكور إلى 100 ده في اليوم . وحيث تعيب الطاعنة على القرار أعلاه انعدام التعليل القائم على التفسير الخاطئ للفصل السادس من قرار 1948/10/23 ذلك أن الامتناع من إرجاع الأجير حق من حقوق الشركة العارضة طالما أنها لا تمنع في أداء التعويض عن الطرد حينما يتم تحديده وأنه في حالة عدم القبول يبقى من حق العامل المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر ولذلك فالقرار المطعون فيه الذي تبني علل الحكم الابتدائي القائم على ثبوت امتناع العارضة من تنفيذ حكم الإرجاع جاء سيئ التعليل مما يعرضه للنقض. وحيث ثبت صحة ما عابته الوسيلة على القرار المطعون فيه ذلك أنه إذا كان المشرع في الفصل 448 من ق م م مكن قضاة الموضوع من الحكم بغرامة تهديدية ضد الشخص الذي يمتنع من تنفيذ حكم قضى عليه بالقيام بعمل ما لإجباره على القيام بذلك العمل فإنه في نزاعات الشغل فإن الأجير الذي يرفض المشغل إرجاعه إلى عمله لا يكون أمامه سوى تقديم طلب جديد يرمي إلى تعويض عن الضرر الحاصل له من جراء الطرد التعسفي وتعسف المشغل في استعمال الحق كما يستفاد ذلك من مقتضيات الفصل 6 من قرار 1948/10/23 وبذلك فإن محكمة الاستئناف عندما حددت مبلغ الغرامة التهديدية استنادا إلى امتناع الطاعنة من تنفيذ الحكم القاضي عليها بإرجاع الملطوب في النقض إلى عمله دون الأخذ بعين الاعتبار كون رب العمل ليس مجبرا على إرجاع الأجير المطرود لعمله وإنما عليه تعويضه لم تجعل لقرارها تعليلا سليما مما يعرضه للنقض. وحيث أنه بمقتضى الفصل 368 من ق م م م فإنه يتعين على المجلس الأعلى التصدي للقضية والبت فورا في موضوع التراجع عندما يتوفر على العناصر الواقعية التي تبتت لقضاة الموضوع بحكم سلطتهم. وحيث أن يتوفر على كل العناصر اعتبارا لها وحدها يتعين التصدي والبت في القضية. وحيث أن طلب المدعي المستأنف عليه يرمي إلى الحكم له بغرامة تهديدية نتيجة امتناع المدعي عليها من إرجاعه إلى عمله تنفيذا لحكم قضى عليه بالرجوع. وحيث أنه في حالة امتناع المشغل من إرجاع أجيده لعمله فإنه هذا الأخير يبقى له حق المطالبة بتعويض الضرر الحاصل له من جراء الطرد التعسفي فقط . وحيث أنه نتيجة ذلك فلا موجب للحكم بالغرامة التهديدية مما يتعين معه إلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بها. لهذه الأسباب نقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بوجدة المشار إليه أعلاه وبعد التصدي يحكم بقبول الاستئناف شكلا لتوفره على الشروط المطلوبة قانونا وفي الموضوع تقضي بإلغاء الحكم الابتدائي والحكم برفض الطلب وتحمل المطلوب في النقض الصائر ابتدائيا واستئنافا ونقضا. وتأمّر بتسجيل قرارها هذا في سجلات المحكمة المصدرة للقرار المنقوض أثره أو بهامشه. وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بساحة الجولان بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد عبد الوهاب عبابو والمستشارين السادة : محمد الغماد مقررا، عبد الرحمان بنفضيل، عبد الله الشراوي، ادريس المزدفي، وبمحضر المحامي العام السيد عبد الحي اليملاحي وكاتب الضبط السيد الجزولي الحسين.. \* مجلة المحاكم المغربية، عدد 66 ، ص 105